http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009

مخلفات الحرب وراء ارتفاع حالات السرطان

الحـروب الثلاثـة جعلـت العـراق اكـثر البلـدان تلوثاً

بغداد / المدى والوكالات

في أواخر التسعينيات تم تشخيص منال عبد الله صابر/ ٢٢ عاماً من البصرة، على أنها مصابة بسرطان الرئة وتوفيت عام ٢٠٠٤ بسبب هذا المرض.

وقال زوجها حسن نجم غانم: «كانت إصابتها بالسرطان غريبة إذ لم يكن أحد من أقاربها مصاباً بالسرطان من قبل كما أن حالتها الصحية لم تكن سيئة ولم تكن لديها عادات ضارة.. لم يستطع أي من الأطباء أن يحدد كيف أصيبت بالمرض ولكن معظمهم اعتقدوا أن السبب كان في الغالب تلوث الهواء والتربة والمياه».

ويقول مسؤولون: إن آثار الحروب الثلاثة الأخيرة التي مر بها العراق – وهي الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات وحرب الخليج في عام ١٩٩١ وحرب عام ٢٠٠٣ – إلى جانب عدم وجود ضوابط حكومية كافية على الانبعاثات والمخلفات الصناعية، قد حولت جميعها العراق إلى أحد أكثر بلدان العالم تلوثاً.

وكانت (المدى) قد اشارت في تقرير لها الى ان طابقا في مبنى وسط بغداد قد تعرض الى تلوث اشعاعي نتيجة تعرضه الى قصف صاروخي اميركي ابان الحرب الاخيرة، وهذا الامر قد يندرج على غيره من المباني في العاصمة او المدن الاخرى التي تعرضت الى ضربات جوية، وما تزال هذه المباني غير مأهولة او قد تم الكشف عليها من قبل الاجهزة المختصة.

ونقلت «شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) عن وزيرة البيئة نرمين عثمان قولها: «يواجه العراق عدداً من التحديات البيئية، وأحدها تلوث الماء والهواء والتربة الناجم أساساً عن الانبعاثات من السيارات والمولدات الكهربائية في المناطق المزدحمة واستخدام الأسمدة الكيميائية من دون تخطيط، بالإضافة إلى مخلفات الحرب والقصف باليورانيوم المنضب.» وأوضحت: أن وزارتها حددت مركبات عسكرية ودبابات ملوثة بالمواد المشعة التي يعود تاريخها إلى حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣، ولكن لم يتم اتخاذ إجراءات للتخلص منها. وأضافت أن العراق يفتقر للإشراف الحكومي على النفايات التي يتم تصريفها في النهرين الرئيسيين اللذين يمران بالبلاد وهما دجلة والفرات.

وتشمل هذه النفايات مخلفات الصناعات الثقيلة والدباغة ومصانع الطلاء، وكذلك مياه الصرف الصحي ونفايات المستشفيات، على حد قولها. وخلصت عثمان إلى أن «مستويات التلوث آخذة في الارتفاع بشكل كبير في العراق.»

الاسلحة المدمرة في الحرب الاخيرة .. مصادر اشعاع وتلوث

اليورانيوم المنضب

وكانت قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة قد استخدمت اليورانيوم المنضب كمكون أساسي في قذائف الدبابات الخارقة للدروع في حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣. وعلى خلفية تقارير متزايدة عن اعتلال الصحة بين قدامى المحاربين، تسعى حملة دولية إلى فرض حظر عالمي على أسلحة اليورانيوم المنضب لأسباب تتعلق بالصحة العامة.

وقد نفت وزارة الدفاع الأميركية أن يكون اليورانيوم المنضب مصدراً للخطر يهدد من يتعرض له، ولكنها ترصد الجنود المصابين بأجزاء من شظايا اليورانيوم المنضب نتيجة لعمليات قتالية. ووفقا لبيان أصدره ويليام وينكينويردر، مساعد وزير الدفاع للشؤون الصحية، لا تشكل كميات اليورانيوم المنضب التي تم اكتشافها بعد التجارب حتى الآن «أي مخاطر صحية معروفة». ولكن في حكم تاريخي صدر في أيلول الماضي، خلصت هيئة محلفين بريطانية إلى أن التعرض لليورانيوم المنضب في حرب الخليج الأولى ١٩٩١ كان السبب المرجح لسرطان القولون الذي أودى بحياة الجندي البريطاني السابق ستيوارت دايسون في حزيران ٢٠٠٨.

واليورانيوم المنضب هو معدن ثقيل ونتيجة ثانوية لعملية تخصيب اليورانيوم. ويمكن لهذه المادة أن تدخل جسم الإنسان عن طريق الاستنشاق وتناول الأغذية الملوثة وتناول الطعام عن طريق الأيدي الملوثة أو تعرض جرح مفتوح للغبار أو الحطام الملوث، وفقاً لرحيم هاني ناصح، وهو طبيب من مدينة الموصل.

وأشار خبير إلى أنه يمكن لليورانيوم المنضب أن يلوث التربة والمياه ويغطي المباني بطبقة من الغبار المشع، مضيفاً أن الرياح والعواصف الرملية تنشر التلوث الذي يؤدي إلى الإصابة بالأمراض.

وفي منشور صدر عام ٢٠٠٥، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٣١١ موقعاً ملوثاً باليورانيوم المنضب في العراق وقال إن تطهيرها سيتطلب سنوات عدة. ولا يوجد لدى وزارة الصحة أرقام خاصة بعدد حالات السرطان التي قد تكون ذات صلة بمخلفات الحروب أو ناتجة عنها، حسب «إيرين».

دراسة البصرة

وقال قصي عبد اللطيف عبود، رئيس شعبة تعزيز الصحة (التابعة لوزارة الصحة) في محافظة البصرة: إن مخلفات الحرب في العراق أصبحت واحدة من الأسباب الرئيسة للإصابة بالسرطان جنباً إلى جنب مع التدخين والانبعاثات الضارة من الغازات وغيرها من أنواع التلوث. وأشارت دراسة أعدتها شعبة تعزيز الصحة في وقت سابق هذا العام إلى تسجيل ٣٤٠ حالة من حالات سرطان الدم بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ في البصرة، مقابل ١٧ حالة عام ١٩٨٨ و٩٣ حالة عام ١٩٩٧، وفقاً لعبود. وركزت الدراسة على سرطان الدم فقط لأن عدد حالات الإصابة بهذا النوع من السرطان ارتفعت ارتفاعاً حاداً في البصرة.

كما ارتفعت كمية اليورانيوم في تربة البصرة من ٦٠-٧٠ بيكريل للكيلوغرام الواحد من التربة قبل عام ١٩٩١ إلى ١٠ آلاف بيكريل للكيلوغرام الواحد في عام ٢٠٠٩. وتم تسجيل ٣٦٢٠٥ بيكريل للكيلوغرام في المناطق التي تركت بها مخلفات الحرب. وأوضح عبود أن شعبة تعزيز الصحة تعتمد على وسائل الإعلام وقادة المجتمع لنشر الوعي حول الحماية الذاتية وكيفية تجنب المناطق الملوثة.

على الارجح

تبرعات مشروطة!

احمد مراد

نشرت جريدة البيان في عددها امس الاثنين والذي يحمل الرقم (٣٣٢) خبراً يدعو المواطنين الى التبرع للحملة الانتخابية التي تخوضها كتلة ائتلاف دولة القانون وذكرت خلال الخبر المصارف التي يتم التبرع خلالها مع ذكر الارقام الحسابية في بغداد وجميع المحافظات.

نظام التبرعات قديم ومعمول به منذ زمان خصوصاً في النظام السابق فقد اثقل كاهل المواطنين بالتبرعات ، حتى صار احدنا حين يطرق الباب يحمل ورقة فئة (٥) الاف دينار ليدفع الشر عن داره.

اما الان وبوجود الحرية فإن التبرعات لم تكن اجبارية على حد علمي ولكنها دعوة لاعادة عقارب الساعة الى الوراء ودعوة من جهة ثانية للتنزيه، مفادها ان الشعب هو الذي اعطى مساندته للقائمة كي تفوز ولذا دفع الشكوك عن استخدام اموال الدولة.

اكثر ما كان يستخدم نظام التبرعات في المدارس حين يقبل المدير على هدم جدار المدرسة ويطلب من الطلاب وذويهم ان يدفعوا تبرعات لبناء جدار بديل وحين يبدل المدير ليحل محله آخر يطلب الاخير من الطلبة وذويهم بعد ان يقوم بهدم الجدار ذاته الاموال التي تأتي من التبرعات لبنائه. ولذا سمي هذا الجدار بجدار التبرعات، فقد مضت عليه العهود وهو من هدم الى بناء مصحوباً بتبرعات المساكين وحين منعت وزارة التربية التبرعات كان يوماً مشهوداً حتى ان بعض الابواب الذي يكلف (٦٠) الف دينار بقي مخلوعاً فتبرع الطلاب لاستبداله ولكن الوزارة رفضت خوفاً من رجوع نظام التبرعات المصحوب بالرشوة والرشوة المصحوبة بالفساد والفساد المصحوب بالخراب وتطول القائمة حتى نغوص في الوحل ثانية (او تعال منهو اللي يطلعنه مرة ثانية).

ان الاموال التي تصرف على الدعاية الانتخابية هي اموال مستخرجة من جيوب المساكين سواء كانت بالتبرعات الطوعية او تبرعات اخرى، ومع وجود الدعاية المستمرة لائتلاف دولة القانون ويكفيهم دعاية خلافاً لغيرهم انهم في السلطة ، فالامن مستتب والرواتب عالية حتى اصبح الكثيرون يعملون من الصباح حتى التاسعة مساءً وهذا ليس بدافع الامن المستقر وانما بدافع الرواتب التي ارتفعت وحسد عليها الموظف ولكن ذهبت الزيادة ادراج الرياح فقد صودرت لتهبط في جيوب اخرى، كل شيء احترق حتى صار المواطن حائراً مع كثرة المتسولين الذين لا يأخذون الـ (٢٥٠) ديناراً لانها لا تصلح لأي شيء.

ان نظام التبرعات نظام لكسب الاصوات اكثر منه نظاماً لجمع الاموال لاسناد قائمة ما، وهو استقراء اولي للقائمة ومدى رغبة الشعب في انتخابها، مجرد مراجعة بسيطة لاعداد المتبرعين يضع (الثلج) على قلوب البعض ويخبرهم بالفوز مرة اخرى.

وها نحن نعود الى نظام التبرعات وهومتفش في وزارة الداخلية على وجه الخصوص ومن ثم صار نظاماً اساسيا كبيراً حين صارت الكتل المشاركة في الانتخابات تدعو الى التبرعات وتنسى ان برنامجها الانتخابي وسيرتها الاولى هي خير دعاية لها.

لقد صرفت اموال طائلة على الدعاية الانتخابية وهذا بحد ذاته ليس خدمة للشعب وانما طريقة للفوز على اعتبار ان الساحة مهيئة والفائز هو فائز بغض النظر عن الاساليب التي سلكها فربما تكون الغاية تبرر الوسيلة في حساباته مع غايته غير المعروفة.

تمثيل المـرأة برلمانياً في ديـالى.. أزمـة أحـزاب أم مجتمع؟

بعقوبة/ عمر الدليمي

على الرغم من التعاطي الفاتر والتعبير عن خيبة الأمل الذي يسود الأوساط الشعبية في محافظة ديالى كلما ذكرت موضوعة الانتخابات إلا ان الكتل السياسية ما زالت تراهن على تشجيع الناخب للذهاب إلى صندوق الاقتراع لاختيار مرشحيها لمجلس النواب. وبرز شكل آخر من أشكال المعاناة لهذه الكتل أو الأحزاب السياسية تمثل بعدم وجود العناصر النسوية المؤهلة وضعف اندفاع النساء للترشح لانتخابات مجلس النواب ، وانشغالهن بأمور حياتية اجمعن على انها أهم من موضوع الانتخابات.

تقول خديجة علي ميرزا، الموظفة في إحدى دوائر محافظة ديالى: إن عدداً من الكتل السياسية قد طلبت منها الترشيح ضمن قوائمها فاحتارت أيهما تختار إذا ما فكرت بالترشيح ، مشيرة إلى انها لا تملك أدنى فكرة عن برامج هذه الكتل وانها تعرف معلومات عامة عنها فقط ، وان سبب اختيارهم لها للانضمام إلى قوائمهم هو شعبيتها بين المواطنين وسيرتها الحسنة وانها مترددة في قبول هذه العروض ، واضافت ان فكرة الترشح لمجلس النواب ليست بالمقلقة من ناحية عدم فوزها لان مرشحات سابقات كن اقل أهلية منها قد فزن سواء في الانتخابات النيابية أو انتخابات مجالس المحافظات.

وتقول فيحاء الدليمي المرشحة ضمن قائمة العدالة والإنصاف العراقي إنها قد انضمت لهذه الكتلة كونها مستقلة وتعمل على تحقيق طموحات المواطن العراقي وان عملها في قطاع الإعلام قد أتاح لها الاطلاع عن قرب على هموم المواطنين واحتياجاتهم وبالذات ما يتعلق بقضايا المرأة وإنها تأمل الوصول إلى مجلس النواب لكي يتوفر لها فضاء أوسع للعمل على تلبية احتياجات الناخب العراقي وإنها قد شخصت قصورا واضحا في أداء المرأة النيابية خلال الدورة السابقة.

الإعلامية والناشطة في قضايا المرأة هناء الداغستاني تحدثت لـ(المدى) عن المرأة البرلمانية قائلة: من المهم والضروري جدا وجود المرأة في العمل السياسي والتمثيل البرلماني ، وتتمثل أهمية هذا الوجود بتحقيق الذات العامة للمرأة وكذلك الذات الشخصية للمتصديات لهذه الفعاليات ، فضلا عن أهميته للمجتمع ككل لتحقيق رؤى النساء في كل المجالات. ومن المؤكد ان هناك اختلافات في وجهات النظر لشتى الأمور بين المرأة والرجل ، وانطلاقا من هذا سيتيح وجود المرأة في البرلمان للنساء وضع بصماتهن على القرارات والقوانين التي تهم الشعب كله وهذا أعده من الأهمية بمكان لبناء مجتمع متوازن ، وعلى الرغم من ان وجود المرأة في مجالس المحافظات وفي الدورة البرلمانية العاملة حاليا ، لم يكن ذو فاعلية كبيرة لكن الوقت كفيل بالتطور وان هناك عدد من عضوات البرلمان وفي مجالس المحافظات كن بمستوى الحدث وكن رائدات وتصدين للكثير من القضايا بروح وطنية ومستوى إدراك عال.

وتحدثت عبير نهاد دحام طالبة جامعية عن نظرتها لوجود المرأة في البرلمان قائلة: اعتقد إن وجود النساء في العمل السياسي وتمثيلهن في البرلمان مهم للمجتمع ككل وإلا فلماذا يتحدث الجميع عن حقوق المرأة؟، لكن على الأحزاب والكتل السياسية إن تكون جدية في تعاملها مع هذا الأمر وبالتالي ستكون حقيقية وصادقة مع مشروعها السياسي، وأؤكد إن الغالبية العظمى من هذه الأحزاب تنظر إلى وجود المرأة في تشكيلاتها وفي الإطار السياسي العام على انه مجرد عملية شكلية ، وإذا ما بقيت أسيرة لهذه النظرة فسوف تضر بمصالح المرأة ومصالحها السياسية وثقة المواطن فيها كأحزاب تريد أن تقدم شيئا حقيقيا لخدمة العراق. وتضيف عبير بان النساء البرلمانيات وفي مجالس المحافظات لم يقدمن خلال الفترة الماضية شيئا مهما بسبب جملة من العوامل لعل في طليعتها نظرة الأحزاب السياسية وعوامل تكمن في المرأة المتصدية لهذا العمل ، وإنها لا تعلق آمالا كبيرة أو تنتظر تحولات جذرية لان الشروط الموضوعية لنضوج هذا الشأن في المجتمع العراقي لم تأخذ مداها الكامل وان هذا الأمر بحاجة لوقت أطول .

من جهتها قالت يمان عبد الوهاب عضو مجلس محافظة ديالى لـ(المدى) قائلة: ارى إن جدية المرأة في هذا المجال ربما تفوق جدية الرجل وإنها تتميز بالفاعلية ، لكن الإسقاطات الاجتماعية تجاه المرأة تجعل حتى من وجودها في العمل السياسي محاصرا وان هناك الكثير من العثرات يضعها غير المتفهمين لأهمية وجود المرأة ودورها بما يعيق عملها وعلى كل الصعد ، وإنها من خلال عملها في مجلس المحافظة تواجه الكثير من المحبطات وعدم الاستجابة من الرجال وإنها تعيش مواجهة وصفتها بالقاسية ، لكنها مصرة على اخذ دورها كاملا وخدمة المواطنين من خلال تمثيلها لهم في مجلس محافظة ديالى.

فيما قال عصام مزهر عضو مجلس محافظة ديالى عن حزب الدعوة الإسلامية: إن مرشحات الحزب ضمن قائمة ائتلاف دولة القانون للانتخابات النيابية المقبلة اثنتان جرى اختيارهن وفق توجه الحزب وبناء على تاريخهن النضالي والكفاءة التي يتمتعن بها والسيرة الحسنة التي تميزهن. وحول تقييمه لأداء النساء في البرلمان أو مجلس محافظة ديالى ، أشار مزهر إلى ان مستوى الأداء كان دون الطموح ولم يرتق إلى ما يلبي متطلبات العملية السياسية في البلاد واحتياجات المرأة العراقية ذاتها التي يتوجب عليها تقديم الأفضل والسعي لتطوير الأداء واستيعاب المهام بالشكل الذي يؤكد أحقية المرأة بهذا الدور.

وقال الإعلامي علي عبد الستار الحجية القريب من آليات اشتغال عدد من الكتل السياسية المختلفة قائلا: إن وجود المرأة في هذه المجالس كان شكليا ولم يحدث أي حراك أو فاعلية سياسية وقد نسيت المرأة البرلمانية حتى دورها كامرأة واحتجبت الرؤية الشخصية للأمور والأحداث وكذلك التطلعات والآمال خلف شخصية الكتلة السياسية التي كانت هي المهيمنة على الوجود البرلماني للمرأة وينسحب هذا الحال على وجودها في مجالس المحافظات بشكل مؤكد ، ولولا إجبار القانون الانتخابي لتلك الكتل والأحزاب السياسية ما كانت لتعتمد على النساء بهذه الدرجة ومرد هذا الحال إلى قلة الخبرة وتأثير البنية الثقافية للمجتمع العراقي ، واعتقد إن الغالبية العظمى من الراغبات بالترشح إلى الانتخابات ينجذبن إلى هذا الأمر بسبب المغريات المادية والامتيازات الممنوحة للبرلمانيين وإلا فأين النساء الأكاديميات والمهنيات من هذا الشأن؟ ، فالنساء يتمتعن بأوضاع اقتصادية مريحة ومكانة اجتماعية طيبة لذلك يتجنبن الخوض في خضم العمل السياسي المرهق وربما حتى الخطر في بلادنا ، والكثير منهن يعتقدن إن العمل السياسي يفقدهن حريتهن الاجتماعية في اقل الخسارات.

وردا على سؤالنا حول المعايير التي اعتمدتها حركة الإصلاح والتنمية (الحل) في اختيار مرشحاتها لانتخابات مجلس النواب ذكر كتاب السلطاني رئيس الحركة في محافظة ديالى، إن وجود المرأة في البرلمان وفق نظام الكوته يمثل جانبا سلبيا ويتيح وصول غير المؤهلات إلى سدة البرلمان لان الأحزاب والكتل السياسية قد عمدت وتعمد إلى دور شكلي للمرأة يتمثل في إكمال الوضع القانوني لقائمة المرشحين وفق ما معتمد بالنسبة للتمثيل النسائي ، داعيا إلى جعل المنافسة تجري بشكل طبيعي وفق مؤهلات الأشخاص نساء ورجالا وان بقاء العمل في ألكوته النسوية سوف يجعل من المرأة تركن إلى هذه الميزة وتنسى تطوير قدراتها الشخصية.

خطورة المشروع الايـــرانـــي -١١٠

ترجمة المدى

أجهزة الطرد المركزي تعتبر من وسائل التكنولوجيا الحديثة. انها انابيب رفيعة تقف بشكل مستقيم ، تستخدم في تخصيب اليورانيوم ، ولهذا السبب فان الكشف عن معمل لهذه الاجهزة في قم، يعتبر امرا ذي اهمية بالغة بالنسبة لتوازن القوى عالمياً.

والانباء حول البرنامج النووي الايراني كثرت في الاسابيع الاخيرة، كانت هناك قمم وادعاءات ان ايران تمتلك برنامجا سرياً لانتاج القنبلة يدعى (المشروع ١١٠) والعرض المثير للدهشة هو موافقتها على ارسال يورانيوم بدرجة تخصيب منخفضة الى الخارج لتحويله الى وقود للمفاعل ، هذا الامر وحوادث اخرى وقعت حديثاً تشير الى ان برنامج ايران النووي قد قطع شوطاً كبيراً، وان القادة الايرانيين قد يريدون الحصول على القنبلة او لا يريدونها، ولكن الامر الواضح ان طهران تريد ان تكون قوة في المنطقة، ويعني ذلك ان الزمن سيكون قصيراً بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها للتعامل مع أزمة وتهديد متصاعد في مرحلة عصيبة بالنسبة لانتاج الطاقة على المستوى العالمي والى مستقبل الاسلام ايضاً.

وتشكل ايران وبشكل جاد التحدي الوحيد للامن في الشرق الاوسط، كما يكتب انطوني كور – ديز – مان، من الملاك المتقدم لمركز الدراسات الستراتيجية والدولية (CSIS) في كتاب نشر اخيرا عن البرامج النووية لايران.

والرؤية من خلال الصور الملتقطة عبر الاقمار الصناعية او تلك الاحدث التي كشفتها ايران، فان ذلك الموقع في قم يبدو وكأنه مركز تجاري او مدرسة او معملاً، ولكنه من المقرر ان يحتوي زهاء ٣,٠٠٠ طرد مركزي، حسب تصريحات كل من ايران والولايات المتحدة الاميركية.

وبالنسبة للخبراء الاميركيين ، يعتبر المشروع خطراً، مع وصفه بالمعتدل، ذلك لأن ايران تمتلك حالياً معملاً كبيراً لاجهزة الطرد المركزي في ناتانز ، وفيه ٨,٣٠٠ جهاز ، مع ان نصف الكمية لها الفاعلية المطلوبة.

وناتانز نفسها لم ينكشف أمرها الا في عام ٢٠٠٢ بواسطة منشقين ايرانيين، وتقول ايران ان الغرض من المعمل هو انتاج يورانيوم بدرجة منخفضة (LEU) لتشغيل المفاعلات النووية، وهي خاضعة اليوم لتدقيق اجهزة الاستخبارات الغربية ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة ويقول عدد كبير من الخبراء ان ايران ستجد صعوبة في الحصول على (LEU) كاف من ناتانز لانتاج يورانيوم يستخدم لانتاج القنبلة ، وان ارادت ايران انتاج وقود للقنبلة فانها ستفعل ذلك سراً، ناتانز تعتبر الحلقة الاولى فقط.

ويقول مسؤولون في الاستخبارات الاميركية ، ان ايران سوف تغطي انشطتها في هذا المجال، ولن تعلن عنها. فهل موقع قم، هو الغطاء؟

وتنفي ايران ذلك، لانه موقع مثل ناتانز مخصص للاغراض السلمية، ولأن الموقع الاخير تم كشفه ، فستلجأ ايران الى بناء موقع سري جديد.

ويقول تقرير صادر عن وكالة الطاقة الذرية تسرب الى الصحافة، ان (مشروع ١١٠) يواصل جهوده لانتاج رؤوس نووية صغيرة لتوضع على رأس صواريخ، وربما صواريخ شهاب ٣. ويبدو ان ايران تحاول تنمية كافة القدرات المطلوبة للحصول على مجموعة من الاسلحة النووية حتى عام ٢٠٢٠ ، وتكون قادرة على ضرب اهدافها في المنطقة، ولكن هناك خيط من الامل بعد ان وافقت ايران مبدئياً على إرسال معظم ما صرحت به من (LEU) الى خارج البلاد، وربما الى روسيا ، كي يتحول إلى وقود لمفاعل نووي صغير يستخدم لاغراض طبية.

ولو تحقق ذلك الامر، فستكون خطوة جيدة، المفتاح هو نوايا قادة ايران، المجهولة بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها في المفاوضات حول الطاقة الذرية.

عن كريستيان ساينس مونيتر

بعد أن ضربت قضاء الحي

إنفلونزا الخنازير تعلق الدراسة في ذي قار حتى نهاية الشهر

الناصرية/ المدى والوكالات

علّق انتشار فايروس انفلونزا الخنازير في قضاء الحي بمحافظة واسط، الدراسة في جميع مدارس محافظة ذي قار المجاورة حتى نهاية الشهر الجاري، فيما تبدو الاجراءات الصحية ضعيفة امام التصدي له.

وقال عضو لجنة الصحة والبيئة النائب باسم شريف «انه تم تقييد الحركة من والى قضاء الحي بسبب ظهور اصابات عديدة بالانفلاونزا الوبائية او ما تسمى بانفلونزا الخنازير».

واضاف شريف في تصريح صحفي «انه حتى ساعة متأخرة من ليلة الاحد بلغت عدد الاصابات ٣١ اصابة اضافة الى بعض المشتبه بهم منوها الى ان معظمهم طلاب مدارس ومن الملامسين لهم من عوائلهم». واشار الى» انه تم اغلاق جميع مدارس القضاء وحجر المصابين والمشتبه بهم بمكان خاص في مستشفى القضاء ولعدم توفر اللقاح لحد الان فقد تم اعطاؤهم العلاج المتوفر حتى الان وهو كبسول الـ(FLU)». وتجدرالاشارة الى ان منظمة الصحة العالمية اصدرت بيانا يقضي بإغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية في حال اكتشاف اصابة ١٪من منتسبيها للحد من انتشار هذا المرض.

من جهته اصدر مجلس محافظة ذي قار قرارا بتعليق الدراسة في عموم مدارس محافظة ذي قار ولمدة عشرة أيام، حيث صوت على القرار اغلبية اعضاء المجلس. القرار الذي تم التصويت عليه من قبل أعضاء مجلس المحافظة امس الاثنين نص على تشكيل غرفة عمليات طارئة، لها صلاحيات الاستعانة بعدد من الدوائر الساندة، لمواجهة مرض الانفلونزا الوبائية، وتاخذ على عاتقها تقييم الوضع الصحي والبيئي والوقاية من فيروس H١N١. كما نص القرار أيضا على تعليق الدراسة في عموم مدراس المحافظة ولمدة عشرة أيام تبدأ من يوم الخميس المقبل ولغاية ٣١ من تشرين الاول الحالي. وقد شمل القرار المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ولم يتم شمول جامعة ذي قار بهذا القرار.

ونقل موقع اخبار الناصرية عن رئيس المجلس المهندس قصي العبادي مطالبته خلال اجتماع تم عقده امس الاثنين في مجلس محافظة ذي قار وحضره مدراء الصحة والبيئة والمستشفى البيطري، بتعليق الدراسة في عموم مدارس المحافظة، لحين توفير الإجراءات الاحترازية اللازمة للسيطرة على مرض الإنفلونزا الوبائية. حيث اعتبر في حديثه أمام الهيئة العمومية للمجلس، انه من المخاطرة السماح باستمرار الدراسة، بعد ظهور إصابة بهذا المرض في محافظة واسط المجاورة.

وكان مدير عام الصحة الدكتور هادي الرياحي قال خلال اجتماع مجلس محافظة ذي قار: إن الدوائر الصحية تشتبه بوجود حالتي إصابة بفيروس H١N١ في مدينة الرفاعي شمالي الناصرية. وأضاف: انه تم إرسال عينات من هذين المريضين إلى العاصمة بغداد للتأكد من إصابتهما.

الاوبئة حجر عثرة امام الدراسة في ذي قار